



## عملية البحيرات الكبرى: فرص جديدة للحماية

جيسي بيرنستين وأوليفيا بوينو

**لقد أنشأ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى آلية إقليمية جديدة لتعزيز السلام والأمن والتنمية، لكن هل ستوفر هذه الآلية حيزاً أكبر لحماية حقوق النازحين؟**

لقد بدأت المنطقة بالسير نحو السلام والتنمية حيث تم توقيع اتفاقيات السلام في بوروندي وشمال السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما لا تزال المفاوضات الرامية لإنهاء الحرب في شمال أوغندا جارية. وقد استطاعت أعداد هائلة من اللاجئين العودة إلى منازلها في أنغولا وبوروندي وشمال السودان، وكذلك، وإلى حد معين، شمال وشرق أوغندا.

ولم يؤدي انتشار السلام دائماً إلى حلولاً مستدامة لمحنة النازحين داخلياً، حتى مع عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى منازلهم، حيث ما يزالوا يواجهون هم وعائلاتهم عقبات هائلة في عملية إعادة إدماجهم، وذلك بدءاً من الصراعات الاجتماعية والصراعات على الملكية وانتهاجاً بافتقار البنية التحتية وفرص الحصول على أسباب المعيشة المستدامة. وعلاوة على ذلك، ومع تواصل الصراعات الجديدة والجارية في المنطقة لإجبارها لمئات الآلاف على الفرار في دارفور وشمال جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما يزال الملايين يعيشون في ظل ظروف نزوح محفوفة بالمخاطر في شمال أوغندا وفي حالات أيضاً غير معروفة للنازحين داخلياً في كينيا ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال الدول الإحدى عشرة الواقعة على البحيرات الكبرى تؤوي مليونين من اللاجئين وعشرة ملايين من النازحين داخلياً.

وكان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قد شهد حضور ١١ دولة هي أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. وقام قادة هذه الدول في ديسمبر ٢٠٠٦ بتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى والذي يقر بأن حل مشكلة اللاجئين والنازحين داخلياً يتكامل مع ضمان السلام المستدام. ويشمل هذا الميثاق على توقيع بروتوكولات قانونية ومشروعات وبرامج للعمل تتعلق بحماية النازحين داخلياً - ومن بينها البروتوكولات الخاصة بحماية النازحين داخلياً وحقوق ملكية الفئات السكانية العائدة إلى منازلها والترتيبات الخاصة بتعزيز أمن الفئات السكانية المضيفة والنازحة .

اللاجئين والنازحين داخلياً، ولدى منظمات المجتمع المدني دور فريد تلعبه في ضمان ترجمة الالتزامات التي تتعهد بها الدول إلى قوانين وسياسات وطنية فعالة، وذلك لتحسين حياة النازحين.

في أبريل ٢٠٠٧، قام مركز رصد النزوح الداخلي والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين بالجمع بين منظمات المجتمع المدني المحلية والخبراء المعنيين بالهجرة القسرية ووكالات الأمم المتحدة وأمانة سر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمناقشة خطة عمل للدفاع تقوم على الميثاق. وقد عبر المشاركون عن حماسهم لاستخدام آليات المؤتمر. ويعكف مركز رصد النزوح الداخلي والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين حالياً على إعداد دليل إرشادي يساعد جميع المساهمين، بما فيهم منظمات المجتمع المدني، على المشاركة بشكل مثمر مع المؤتمر من أجل الدفاع عن حقوق النازحين.

من الضروري تحقيق تكامل لجهود المجتمع المدني من أجل تعزيز المسؤولية الوطنية باستخدام الميثاق وذلك من قبل وكالات الأمم والحكومات المانحة. كما يجب أن تحظى الدول الأعضاء في المؤتمر بالتشجيع على التصديق على الميثاق، كما ينبغي على جميع المساهمين به الاستعانة بالبروتوكولات في صياغة استراتيجيات وسياسات الحماية. وفي حين أن الدول هي التي تتحمل الدور الأساسي في تنفيذ الميثاق، إلا أن للمجتمع الدولي والمجتمع المدني دور حيوي في ضمان الإقرار بالتزاماته واحترامها.

كان جيسي بيرنستين (J.M.Bernstein@lse.ac.uk) حتى وقت قريب المحلل القطري لكينيا وأوغندا في مركز رصد النزوح الداخلي. ويتولى الآن تدريس حقوق الإنسان بكلية الاقتصاد في لندن. أما أوليفيا بوينو (olivia.bueno@refugee-rights.org) فهي منسق الأبحاث والاتصالات بالمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين (www.refugee-rights.org).

١. www.icglr.org

٢. يمكن الإطلاع على الميثاق والوثائق الأخرى على الإنترنت من خلال الرابط [www.internal-displacement.org/greatlakes](http://www.internal-displacement.org/greatlakes) ويمكن الإطلاع على مكتبة الوثائق المتعلقة بالمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى وذلك من خلال الرابط: [www.icglr.org/F\\_END/docLib.asp](http://www.icglr.org/F_END/docLib.asp)

٣. [www.brookings.edu/fp/projects/idp/gp\\_page.htm](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/gp_page.htm)

٤. [www.refugee-rights.org](http://www.refugee-rights.org)

يركز بروتوكول حماية ومساعدة النازحين داخلياً - والذي قد يصبح أول بروتوكول دولي مخصص للنازحين داخلياً وملزم قانوناً في العالم- على تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي على المستوى القطري. ويقوم البروتوكول بتكثيف المبادئ التوجيهية للسياق الإقليمي من خلال التحديد الصريح لمسؤوليات الدول إزاء المعرضين للنزوح وذلك من خلال إنشاء مشروعات تنموية واسعة النطاق ومن خلال إنشاء آلية إقليمية لرصد حماية النازحين داخلياً.

ينشئ بروتوكول حقوق ملكية النازحين داخلياً العائدين إطاراً مبتكراً للتعامل مع النزاعات الخاصة بحقوق الملكية والأراضي من خلال الاستفادة من كل من الآليات الرسمية والتقليدية لتسوية النزاعات. وينص البروتوكول على إنشاء نظام تسجيل للملكية يعترف بكل من أنظمة تملك الأراضي العرفية والقانونية.

وقد تم صوغ الميثاق عن طريق عملية تم فيها إنشاء آلياته وبرامجه من خلال وضع التحديات الخاصة بالمنطقة في الاعتبار ومنافستها بشكل مستفيض من قبل حكومات المنطقة والمجتمع المدني. وسوف يدخل الميثاق حيز التنفيذ بعد تصديق ثمانية دول عليه، وحالياً قامت ثلاثة من الدول الأعضاء قد صدقت أو في سبيلها لاستكمال عملية التصديق. ومع استمرارية الجهود لضمان التصديق، يطرح الميثاق والبروتوكولات المصاحبة له فرصاً لإشراك السلطات الوطنية في القضايا المتعلقة بالنزوح. وفي الأمم التي لا يوجد فيها إطار قانوني محلي لحماية النازحين داخلياً- مثل كينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية - يمكن استخدام بروتوكول النازحين داخلياً والتشريع النموذجي الذي سيصاحبه من قبل المدافعين من أجل تشجيع الدول الأعضاء على الإقرار بمحنة النازحين داخلياً وتوفير قدر أكبر من الحماية لهم.

وإدراكاً منه لفعالية الميثاق، قام مركز رصد النزوح الداخلي والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين باستهلال مشروع لدعم الدفاع عن المجتمع المدني لرفع قدرات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لحماية